

الفصول المفيدة في الواو المزيدة

الناس ذلك تكرارا فلا يكون الواو للترتيب وثانيها أنه يلزم أيضا من جعلها للترتيب أن يكون قول القائل رأيت زيدا وعمرا قبله متناقضا لأن الواو تقتضي نقيض ما تقتضيه قبل ولا يعد هذا الكلام تناقضا .

وثالثها أن السيد إذا قال لعبدته اشتر خبزا ولحما واثت بزيد وعمرو ونحو ذلك فالاتفاق على أنه لا يجب عليه مراعاة الترتيب في الشراء والإتيان على حسب ما تقتضيه الواو لو كانت للترتيب .

ورابعها وقد عول عليه جماعة من النحاة أن واو العطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع في الأسماء المتفقة فالأصل في الجمع أن يؤتى بالأسماء منسوقة نحو زيد وزيد وزيد لكنه قيل الزيدون تخفيفا واختصارا وواو الجمع لا يفيد ترتيبا اتفاقا فكذلك واو العطف لا يفيد أيضا .

وخامسها أن الجمع المطلق معنى معقول تمس الحاجة إلى التعبير عنه فالظاهر أن الواو وضع له لفظا وليس ذلك غير الواو بالإجماع فتكون هي الموضوعة لذلك .

وسادسها أن الواو أفادت الترتيب لدخلت في جواب الشرط ولا يصح دخولها فيه فلا يقال إن قام زيد وأكرمه كما يقال إن قام زيد فأكرمه فلما لم يصح ذلك لم تكن للترتيب . واعترض على الأول أنه إن أراد التاكرار من غير فائدة فالملازمة ممنوعة فإنه لم يخل عن فائدة وهي رفع احتمال توهم المجاز كما في الألفاظ المؤكدة فإن القائل جاء القوم يفيد مجيء كلهم لما تقتضيه الألف